Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (6) June (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

سياسة ليبيا في منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) ١٩٦٨-١٩٨٨

أ.م.د محمد رضيوي فجر الحميداوي

جامعة سومر- مركز سومر للدراسات الحضارية والتاريخية

Libya's policy in the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) 1968-1988

Dr. Muhammad Radhiwi Fajr Al-Humaidawi
University of Sumer - Sumer Center for Cultural and Historical Studies
Mohammed.rdhaiwi@uos.edu.iq

المقدمة

شهد النفط خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات جوهرية تجاوزت نطاقه الاقتصادي ليغدو عنصراً مؤثراً في العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي احتضنت جانباً مهماً من الاحتياطيات النفطية العالمية، وقد أدى تزايد أهمية النفط إلى بروز الدول المنتجة بوصفها أطرافاً فاعلة في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على السياسات التي تبنتها تلك الدول في إدارة مواردها النفطية وفي تنظيم علاقاتها داخل الأطر والمؤسسات النفطية المختلفة. برزت ليبيا بوصفها إحدى الدول العربية النفطية المهمة التي شهدت خلال عقدي الستينيات والسبعينيات تحولات سياسية واقتصادية عميقة انعكست على توجهاتها النفطية. فبعد انضمامها إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومشاركتها في تأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) عام١٩٦٨، دخلت السياسة النفطية الليبية مرحلة جديدة اتسمت بمحاولات إعادة تنظيم العلاقة مع الشركات النفطية الأجنبية وتوسيع السيطرة الوطنية على الموارد النفطية. اكتسب هذا التحول بعداً أكثر وضوحاً بعد ثورة الفاتح من أيلول١٩٦٩، التي أفرزت توجهاً سياسياً جديداً في ليبيا انعكس بصورة مباشرة على إدارة القطاع النفطي وعلى المواقف الليبية داخل المنظمات النفطية العربية والدولية، ومن ثم لم تعد السياسة النفطية الليبية تقتصر على معالجة الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والعوائد، بل ارتبطت كذلك بتصورات سياسية وأيديولوجية تتعلق بدور النفط في دعم المواقف العربية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، وفي إطار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول برزت ليبيا بوصفها إحدى الدول المؤسسة التي شاركت في بناء المنظمة وفي رسم بعض توجهاتها خلال سنواتها الأولى، غير أن طبيعة السياسة النفطية الليبية بعد عام١٩٦٩، أثارت تساؤلات حول حدود تأثيرها داخل الأوابك ومدى قدرتها على دفع المنظمة نحو أدوار سياسية تتجاوز طابعها الاقتصادي والمؤسسي الذي قامت عليه منذ التأسيس. تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى بحث السياسة النفطية الليبية في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) خلال المدة ١٩٦٨–١٩٨٧، من خلال تحليل تطور المواقف والسياسات الليبية داخل المنظمة وربطها بالتحولات السياسية والنفطية العربية والدولية. قسم هذا البحث على عدة محاور منها المحور الاول ليبيا وتأسيس منظمة الأوابك عام١٩٦٨، وجاء المحور الثاني بعنوان السياسة النفطية الليبية داخل الأوابك ١٩٦٩–١٩٧٩، وتطرق المحور الثالث الى السياسة النفطية الليبية في الأوابك بين التحولات الإقليمية والعمل النفطي العربي١٩٨٠–١٩٨٨، وختم المحور الرابع الدعم الليبي للعمل النفطي العربي داخل الأوابك١٩٦٨–١٩٨٨. الكلمات المفتاحية: ليبيا، الاوابك، نفط ليبيا، حرب١٩٧٣، النفط العربي.

Abstract

During the second half of the 20th century, oil underwent fundamental transformations that transcended its economic scope, becoming a significant factor in international relations and regional politics, particularly in the Middle East, which held a substantial portion of the world's oil reserves. The increasing importance of oil led to the emergence of producing countries as key players in the global economy, directly impacting the policies they adopted in managing their oil resources and organizing their relationships within various oil frameworks and institutions.Libya emerged as one of the important Arab oil-producing countries, undergoing profound

political and economic transformations during the 1960s and 1970s, which influenced its oil policy. Following its accession to the Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) and its participation in founding the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) in 1968, Libyan oil policy entered a new phase characterized by attempts to reorganize its relationship with foreign oil companies and expand national control over its oil resources.This transformation became more pronounced after the September 1st Revolution of 1969, which ushered in a new political direction in Libya. This direction was directly reflected in the management of the oil sector and in Libya's positions within Arab and international oil organizations. Consequently, Libyan oil policy was no longer limited to addressing the economic aspects related to production and revenues, but also became linked to political and ideological perceptions concerning the role of oil in supporting Arab positions and strengthening economic independence. Within the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), Libya emerged as one of the founding members, participating in the organization's establishment and in shaping some of its directions during its early years. However, the nature of Libyan oil policy after 1969 raised questions about the limits of its influence within OAPEC and its ability to push the organization towards political roles that transcended its economic and institutional character, upon which it had been founded.This research was divided into several axes, including the first axis, Libya and the establishment of the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) in 1968, the second axis, entitled Libyan oil policy within OAPEC 1969–1979, the third axis, which addressed Libyan oil policy in OAPEC between regional transformations and Arab oil work 1980–1988, and the fourth axis concluded with Libyan support for Arab oil work within OAPEC 1968–1988. Keywords: Libya, OAPEC, Libyan oil, 1973 war, Arab oil.

المحور الاول: ليبيا وتأسيس منظمة الأوابك عام١٩٦٨

بدأ الاهتمام بالنفط في ليبيا خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن عمليات البحث والاستكشاف بقيت محدودة بسبب الظروف السياسية وضعف الإمكانات الفنية والاقتصادية، وخلال فترة الاحتلال الإيطالي(١٩١١–١٩٤٣) جرت محاولات أولية للتنقيب، لكنها لم تحقق نتائج تجارية مهمة، بينما ازدادت التوقعات بوجود النفط بعد الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩–١٩٤٥) استنادًا إلى الدراسات الجيولوجية الأولية(Vandewalle, 2012, pp. 57–60؛ Yergin, 2008, pp. 503–504).بعد استقلال ليبيا عام١٩٥١ واجهت الدولة الجديدة أوضاعًا اقتصادية صعبة، الأمر الذي دفع الحكومة الليبية إلى تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في مجال النفط، فصدر قانون النفط لعام١٩٥٥ الذي منح امتيازات واسعة للشركات الأجنبية، بهدف جذب رؤوس الأموال والخبرات الفنية اللازمة لعمليات الاستكشاف، وشكّل نقطة تحول مهمة في السياسة الاقتصادية الليبية.(St John, 2014, pp. 71–74) شهدت ليبيا نشاطًا مكثفًا في أعمال المسح الجيولوجي والحفر الاستكشافي، خاصة في حوض سرت والمناطق الصحراوية الوسطى، وشاركت في هذه العمليات شركات عديدة مثل Esso و Oasisو British Petroleum، وغيرها من الشركات الدولية التي حصلت على امتيازات تنقيب واسعة، وعلى الرغم من أن النتائج الأولى لم تكن حاسمة، فإن المؤشرات الجيولوجية دفعت الشركات إلى الاستمرار في أعمال الحفر والاستكشاف.(St John, 2014, pp. 71–74) مثّل عام ١٩٥٩ نقطة تحول حاسمة في تاريخ النفط الليبي عندما أعلنت شركة *Esso* اكتشاف النفط بكميات تجارية في حقل زلطن، الذي عرف لاحقًا باسم حقل إدري، وهو الاكتشاف الذي أكد وجود احتياطيات نفطية مهمة في ليبيا، وقد أعقب هذا الاكتشاف عدد من الاكتشافات الأخرى التي عززت الثقة بالإمكانات النفطية الليبية، وأسهمت في اتساع النشاط الاستثماري وتهيئة البلاد لدخول مرحلة الإنتاج التجاري، الأمر الذي أدى إلى تحول ليبيا تدريجيًا إلى إحدى الدول النفطية المهمة، وفي ظل هذا التطور انضمت ليبيا في الرابع عشر من أيلول ١٩٦٠ إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) [١]، لتدخل بذلك إطار التعاون النفطي الدولي المنظم (Parra, 2004, pp. 67–69)بدأت منذ عام١٩٦٥ مباحثات بين عدد من الدول العربية المنتجة للنفط، ولاسيما والمملكة العربية الليبية، المملكة العربية السعودية، والكويت، لبحث إمكان إقامة تنظيم عربي نفطي يتجاوز حدود التنسيق السياسي المؤقت إلى شكل مؤسسي دائم يقوم على التعاون في مجالات الصناعة النفطية (Mikdashi, 1972, pp. 40–43؛ العتيبة، 1975)، لذا فقد ارتبط هذا التوجه بعدة اعتبارات، كان من أبرزها الرغبة في تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، والاستفادة من الخبرات والإمكانات النفطية المشتركة، فضلاً عن السعي لتطوير مشروعات عربية مرتبطة بالنقل البحري والاستثمارات والخدمات النفطية، وهي مجالات لم تكن أوبك معنية بها بصورة مباشرة، كما أسهمت التطورات السياسية التي شهدها الوطن العربي بعد نكسة الخامس من حزيران عام١٩٦٧ في تعزيز الاتجاه نحو أشكال جديدة من العمل العربي المشترك، كان النفط أحد أبرز ميادينها (الكويت اليوم، العدد٦٨٦، ١٩٦٨/٧/٢١ ؛ ابراهيم وراضي، ٢٠٢٠، ص٢–٣)، اذ طالب العراق في مؤتمر بغداد الذي انعقد في الخامس عشر – العشرين من اب عام١٩٦٧، بحظر النفط عن الدول المؤيدة لإسرائيل، واتخاذ

سياسة مشددة تجاهها وعدم التعامل معها بشتى الميادين(Foreign Office, 1967, telegram no. , p. 479) ، كما طالب بتشكيل منظمة نفطية لتنفيذ هذه السياسة ودعمته الجزائر في ذلك، ووقفت بقية الدول ضد المطالبات العراقية، فانقسمت الدول العربية بين المتشددين بزعامة بغداد، والمعتدلين بزعامة الرياض (خاكي، ١٩٧٩، ص١٤٩).كان تأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) في التاسع من كانون الثاني عام١٩٦٨، بعد مناقشات ارتبطت بتزايد أهمية النفط في الاقتصاد العربي وبروز الحاجة إلى تنسيق السياسات والمصالح النفطية بين الدول العربية المنتجة، وقد ساعد تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، على تنمية فكرة العمل النفطي المنظم(للمزيد من التفاصيل ينظر: مانع سعيد العتيبة، ١٩٧٥؛ الرميحي، ١٩٩٥)، غير أن طبيعتها الدولية واتساع عضويتها جعلا بعض الدول العربية ترى ضرورة إيجاد إطار عربي أكثر تخصصاً يعنى بقضايا النفط العربي ومشروعاته المشتركة.(Parra, 2004, pp. 12–15) نظرت المملكة العربية الليبية إلى التعاون النفطي العربي بوصفه وسيلة لدعم المصالح الاقتصادية العربية وتنظيمها ضمن إطار مؤسسي مستقر، دون أن يمثل ذلك بديلاً عن أوبك أو تعارضاً مع دورها الدولي، وإنما إطاراً مكملاً يركز على الجوانب العربية المشتركة المرتبطة بصناعة النفط(Mikdashi, 1972, pp. 44–46). ويكشف هذا الموقف عن إدراك مبكر للمملكة الليبية، لطبيعة التمايز بين منظمة أوبك ومنظمة الأوابك؛ إذ لم تكن المملكة تنظر إلى المنظمة العربية الجديدة بوصفها أداة لمنافسة أوبك أو تقليص دورها الدولي، بل بوصفها إطارًا مكمّلًا يعالج الجوانب العربية المتخصصة في الصناعة النفطية، بل اخضعت السياسة العامة للمنظمة لما يتماشى مع سياسة اوبك في المادة الثالثة من الاهداف العامة لمنظمة الاوابك (الكويت اليوم، العدد٦٨٦، ١٩٦٨/٧/٢١)، اذ كانت أوبك معنية أساسًا بقضايا الإنتاج والأسعار والعلاقة مع الشركات والأسواق العالمية، في حين أتاحت الأوابك مجالًا أوسع للتعاون العربي في المشروعات النفطية المشتركة، والنقل البحري، وتبادل الخبرات الفنية، ومن ثم فإن الدعم الليبي لتأسيس الأوابك ارتبط برؤية عملية تقوم على توسيع التعاون العربي دون الإضرار بالإطار الدولي الأوسع الذي وفرته أوبك للدول المنتجة (Mikdashi, 1972, pp. 44–46; Parra, 2004, pp. 31–35 ؛ الأوابك، ١٩٦٨، ص٣). اوضحت العربية الليبية بانها من الداعمين الى القضية الفلسطينية، والراغبين بإيجاد الحلول الكفيلة والمنصفة للفلسطينيين، وان انشاء منظمة بعيدة عن اوبك يسهم في عدم ادخال دول اوبك غير العربية في هذا الصراع في حال قررت الدول العربية اتخاذ قرار الحظر النفطي، كونه سيكون من منظمة نفطية غير تابعة لدول اوبك، ولها التزامات قومية وسياسية متشابهة بحكم انتمائها للامة العربية، ولها مشاكل رئيسية وهامة يأتي في صدرها قضية فلسطين، وانها اذا ما اقتضت الاحوال السياسية ان تتخذ هذه الاقطار وحدها قرارا اقتصاديا في مجال البترول لتحقيق مقاصد سياسية، فان الوجه الاخر للتوفيق بين عضويتها في (اوبك) والتزاماتها العربية هو ان تتجنب زج دول اخرى اعضاء في (اوبك) هي ليست عربية. وبالتالي ادركت ان قيام منظمة عربية صرف للأقطار المصدرة للبترول امر يخدم هذه المقاصد.(خاكي، ١٩٧٩، ص٦٨). نظرت المملكة العربية الليبية إلى هذا المشروع بوصفه إطاراً للتعاون الاقتصادي والفني بين الدول العربية المنتجة للنفط، لذلك اتجهت سياستها إلى دعم إنشاء منظمة تقوم على المصالح النفطية المشتركة، وتطوير الإمكانات العربية في مجال الصناعة النفطية، مع الحفاظ على الطابع المؤسسي والتعاوني للتنظيم الجديد(Mikdashi, 1972, pp. 47–49)، وشهدت الأشهر الأخيرة من عام١٩٦٧ تكثيفاً للاتصالات بين الدول الثلاث المؤسسة، أسفرت عن التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ العامة للتنظيم المقترح، ولاسيما ما يتعلق بطبيعة العضوية وأهداف المنظمة ومجالات نشاطها، فعقد ممثلو الدول الثلاث اجتماعاً في بيروت، انتهى في التاسع من كانون الثاني عام١٩٦٨ إلى التوقيع على اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، لتصبح المنظمة أول إطار عربي متخصص بالتعاون النفطي بين الدول العربية المنتجة للنفط، ودورها استشاري وليس تصديري (وزارة التخطيط، ١٩٦٨، ص١٧٠–١٧٧) ، أبدت المملكة العربية الليبية تأييدًا لاتخاذ الكويت مقرًا دائمًا لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مستندة في ذلك إلى ما تمتعت به الكويت من استقرار سياسي وإداري وموقع مناسب لاحتضان مؤسسة عربية ناشئة ذات طبيعة اقتصادية وفنية. وقد لقي هذا التوجه قبول الدول المؤسسة، فنصت اتفاقية إنشاء المنظمة على اتخاذ الكويت مقرًا رسميًا للأوابك(Agreement for the Establishment of OAPEC, 1968؛ خاكي، ١٩٧٩، ص١٤٧؛ الكويت اليوم، ١٩٦٨؛Attiga, OAPEC Institutional Development) ، اذ نصت المادة الاولى من الاتفاقية على أن تتخذ المنظمة من الكويت مقراً لها، وأن يكون هدفها الرئيس تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وصيانة مصالحها المشروعة في الصناعة النفطية، والعمل على توحيد الجهود في مختلف مجالات النشاط النفطي.(AlMuhanna, 2022, pp.16–36)، ووقع عن المملكة العربية الليبية وزير شؤون البترول خليفة موسى[٢]، وكان عدد الاعضاء عشرة اعضاء حتى عام١٩٨١، بلغ نصيب ليبيا من راس المال١٣.٥ وهو ما يقارب٦٧.٨٥٧.١٠٠ دولار امريكي، وقيمة٦٧٨,٥٧١ سهما (ابراهيم وراضي، ٢٠٢٠، ص٣).حددت اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول مجموعة من الأهداف التي عكست طبيعة التصور الذي قامت عليه المنظمة منذ تأسيسها، إذ نصت المادة الثانية من الاتفاقية

على العمل على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي المرتبط بالصناعة النفطية، وصيانة مصالحها المشروعة، وتوحيد الجهود لتأمين تدفق النفط إلى الأسواق العالمية بشروط عادلة ومستقرة، فضلاً عن تشجيع استثمار رؤوس الأموال والخبرات الفنية في المشروعات النفطية المشتركة(وزارة التخطيط العراقية،١٩٦٨، ص١٧٠-١٧٣)، تكشف هذه الأهداف أن المنظمة لم تُنشأ بوصفها إطاراً سياسياً بالمعنى التقليدي، وإنما بوصفها مؤسسة عربية متخصصة ذات طابع اقتصادي وفني، تهدف إلى تطوير الصناعة النفطية العربية وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التعاون في المجالات التي لا تدخل بصورة مباشرة ضمن اختصاص منظمة أوبك، ولاسيما ما يتعلق بالنقل البحري والاستثمارات والخدمات الفنية والتدريب.(Mikdashi, 1972, pp. 51–53) ، وهو ما صرح به وكيل وزير البترول الليبي ابراهيم الهنقاري في الثاني والعشرين من تشرين الثاني١٩٦٨ حينما ذكر قائلا: "ان لهذه المنظمة دورا كبيرا فهي ستكون الاداة لتنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الاعضاء وبصورة خاصة في المسائل التي تتطلب قرارات ذات اثر بعيد المدى على اقتصاديات هذه الاقطار. اما بالنسبة للدول المستهلكة اننا لا غنى لنا عنهم فنحن لدينا البترول وهم لديهم السوق وأيا من الاثنين لا معنى له بدون الاخر... اتمنى ان تدرك الدول العربية النفطية الاخرى هذه الحقيقة وتنضم الى عضوية هذه المنظمة فتزيدها قوة"(خاكي، ١٩٧٩، ص١٦٥)اتسم الموقف الليبي من أهداف المنظمة بدرجة من الوضوح، إذ نظرت ليبيا إلى الأوابك باعتبارها أداة للتعاون النفطي العربي المؤسسي، يمكن أن تسهم في تطوير الإمكانات الاقتصادية، والفنية للدول العربية المنتجة للنفط، دون أن يؤدي ذلك إلى خلق تعارض مع منظمة أوبك، أو تحويل المنظمة الجديدة إلى إطار ذي طبيعة سياسية مباشرة، ومن ثم اتجهت السياسة الليبية إلى دعم الأهداف الاقتصادية للمنظمة وتشجيع إقامة المشروعات النفطية المشتركة التي تحقق منفعة متبادلة للدول الأعضاء.(Mikdashi, 1972, pp. 53–55) أما فيما يتعلق بالعضوية، فقد حرصت الدول المؤسسة عند وضع الاتفاقية على تحديد شروط واضحة للانضمام، بما يحافظ على الطابع النفطي المتخصص للمنظمة ويمنع اتساعها بصورة قد تؤثر في فاعليتها، ولذلك نصت الاتفاقية على أن تكون العضوية مقتصرة على الدول العربية التي يعتمد اقتصادها اعتماداً أساسياً على تصدير النفط وتمتلك مصلحة مباشرة في الصناعة النفطية، على أن يتم قبول الأعضاء الجدد بموافقة جميع الدول الأعضاء (Agreement for the Establishment of OAPEC, 1968 ؛Membership Articles ؛OAPEC Membership Records ؛Attiga ؛ خاكي، ١٩٧٩، ص٩٤-٩٩). ويبدو أن التشدد النسبي في شروط العضوية ارتبط بعدة اعتبارات، من أبرزها رغبة الدول المؤسسة، ومنها ليبيا، في المحافظة على الطابع الفني والاقتصادي للمنظمة وضمان وجود درجة عالية من التقارب بين أعضائها فيما يتعلق بالمصالح النفطية وطبيعة اقتصاداتهم، كما أسهم هذا التوجه في جعل الأوابك تنظيماً محدود العضوية وأكثر تخصصاً مقارنة ببعض المؤسسات الاقتصادية العربية الأخرى التي اتسمت باتساع عضويتها وتباين مصالح أعضائها.(Parra, 2004, pp. 31–33)، وقد انضمت الجزائر إلى المنظمة عام١٩٧٠ بعد أن أصبحت من الدول النفطية المهمة في المنطقة العربية، الأمر الذي منح الأوابك ثقلاً أكبر ووسع نطاق تمثيلها العربي.(Mikdashi, 1972, pp. 55–57) ، كما شهدت مسألة الاهتمام بعضوية المنظمة، فتم قبول البحرين وقطر وأبو ظبي في العام نفسه، وهو ما عكس إدراك تلك الكيانات لأهمية العمل النفطي العربي المشترك وما يمكن أن يوفره من مجالات للتعاون الفني والاقتصادي .(OAPEC, 1968) وقد أدى هذا التوسع إلى انتقال الأوابك من إطار محدود يضم ثلاث دول مؤسسة إلى تنظيم عربي نفطي يضم جميع الدول العربية المنتجة للنفط بما فيها سورية ومصر (ابراهيم وراضي، ٢٠٢٠، ص٣-٤-)، دون أن يفقد طابعه المتخصص الذي قامت عليه اتفاقية التأسيس، لذا فان حرص ليبيا على ضبط شروط العضوية مرتبطًا بالرغبة في الحد من التوسع العربي داخل المنظمة، بقدر ما ارتبط باعتبارات مؤسسية واقتصادية، إذ كانت المملكة ترى أن نجاح الأوابك يعتمد على وجود درجة عالية من التشابه بين اقتصادات الدول الأعضاء ومصالحها النفطية، فالتوسع غير المنظم كان قد يؤدي إلى تباين في الأولويات وإضعاف قدرة المنظمة على اتخاذ قرارات توافقية، وهو ما يفسر ميلها للمحافظة على الطبيعة المتخصصة للأوابك وتمييزها عن المؤسسات العربية واسعة العضوية التي واجه بعضها صعوبات في تحقيق الانسجام بين أعضائه(Parra, 2004, pp. 33–35; Mikdashi, 1972, pp. 57–59).وفيما يتعلق بالمملكة العربية الليبية، فإن موقفها من توسع العضوية اتسم بالتوازن والحذر النسبي، إذ لم تعارض انضمام الدول العربية المنتجة للنفط إلى المنظمة، لكنها في الوقت نفسه حرصت على الالتزام بشروط العضوية المنصوص عليها في الاتفاقية التأسيسية، ولاسيما ما يتعلق بالطابع النفطي للدول المرشحة ومدى ارتباط اقتصاداتها بتصدير النفط.(Mikdashi, 1972, pp. 57–59) . ويبدو أن هذا الموقف ارتبط برؤية ليبية هدفت إلى المحافظة على فاعلية المنظمة وعدم تحويلها إلى تجمع واسع العضوية يصعب فيه تحقيق التوافق بين الأعضاء أو الحفاظ على طبيعتها الاقتصادية والفنية، ولذلك فضلت المملكة أن يتم التوسع بصورة تدريجية ومنظمة، بما يضمن استمرار التقارب بين الدول الأعضاء ويجنب المنظمة المشكلات التي قد تنتج عن التباين الكبير في المصالح والقدرات النفطية .(Parra, 2004, pp. 33–35) رفضت ليبيا في الحادي عشر من

كانون الثاني عام١٩٦٩ محاولة مصر انشاء تكتل نفطي عن طريق الجامعة العربية موازي للاوابك، واشارت الى ان لديها منظمة خاصة بها مع الكويت والسعودية، وانها ترفض الاشتراك في منظمات تشابه الاوابك(خاكي،١٩٧٩، ص١٦٤)، ولكن بعد الاول من ايلول١٩٦٩ ووصول معمر القذافي الى السلطة، تعرضت العضوية فيها الى تعديلات، كان من نتيجتها تغيير الاساس السياسي الذي قامت عليه المنظمة وهو اقتصارها على عدد من الدول الملكية او المحافظة، ولم تكتف ليبيا بالبقاء في المنظمة، بل كانت العامل النشط في توسيع رقعة العضوية، لتشمل مصر وسورية وبالحاح من ليبيا نفسها التي هددت بالانسحاب فيما لم يتم تعديل شرط العضوية، وتم لها ما اردت في كانون الاول عام١٩٧١، وهو ما دفع العراق الى الانضمام في عام١٩٧٢.(خاكي، ١٩٧٩، ص٩٨-٩٩)، علما ان العراق كانت تنطبق عليه شروط الانضمام من بداية تأسيس المنظمة عام١٩٦٨، ولكن اعتراضه على الشرط الموضوع يعتقد فيه تقويض لبقية البلدان العربية ويحرم الكثير منها من الدخول الى المنظمة لذا طالب برفع الشرط والسماح لكل البلدان العربية الانضواء تحت مظلة المنظمة، وهو ما رفضته الدول المؤسسة. (خاكي، ١٩٧٩، ص١٥٧)اتجه اهتمام الدول الأعضاء إلى بناء الهياكل المؤسسية للمنظمة وتحديد آليات عملها، بما يضمن انتقالها من مجرد إطار اتفاقي إلى مؤسسة عربية متخصصة قادرة على تنفيذ أهدافها في مجالات التعاون النفطي المختلفة، وقد مثلت هذه المرحلة أهمية خاصة؛ لأنها كشفت بصورة عملية عن طبيعة التصور الذي قامت عليه المنظمة وحدود الدور الذي اضطلعت به الدول المؤسسة داخلها.(OAPEC, 1968) ، وقد نصت اتفاقية التأسيس على وجود عدد من الأجهزة الرئيسة لإدارة المنظمة، تمثلت في مجلس الوزراء بوصفه السلطة العليا في الأوابك، والمكتب التنفيذي الذي يتولى متابعة تنفيذ قرارات المجلس، فضلاً عن الأمانة العامة التي أوكلت إليها المهام الإدارية والفنية المرتبطة بنشاط المنظمة .(OAPEC,1968) ، واصبح الممثل الليبي في مجلس الوزراء خليفة موسى١٩٦٨-١٩٦٩، وتابعه وزير النفط الليبي انيس اشتيوي ١٩٦٩، وعز الدين المبروك١٩٧٠-١٩٨٠، وعبد السلام الزقعار ١٩٨٠-١٩٨٢، وكامل حسن المقهور ١٩٨٢-١٩٨٦، وفوزي الشكشوكي١٩٨٦-١٩٨٩(قرارات مجلس قيادة الثورة الليبية، ١٩٦٩-١٩٨٩) أبدت المملكة الليبية اهتماماً واضحاً بالمشروعات التي يمكن أن تسهم في تطوير الصناعة النفطية العربية وتوسيع مجالات الإفادة من الخبرات المشتركة، وهو ما انعكس في دعمها لفكرة الشركات العربية النفطية المشتركة، التي أصبحت إحدى السمات البارزة لنشاط الأوابك في السنوات التالية.(Parra, 2004, pp. 35–37). ومن ثم فإن السنوات الأولى الممتدة بين عامي١٩٦٨-١٩٧٢ لم تمثل مرحلة تأسيس إداري فحسب، بل شكلت مرحلة بناء مؤسسي أسهمت في تحديد هوية منظمة الأوابك وطبيعة نشاطها المستقبلي، وكان لليبيا دور واضح في دعم هذا الاتجاه والمحافظة على الطابع الاقتصادي والفني الذي قامت عليه المنظمة منذ نشأتها، يتضح مما تقدم أن تأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لم يكن حدثاً طارئاً، بل جاء نتيجة لتطورات نفطية وسياسية واقتصادية شهدها الوطن العربي، أسهمت في تنامي الوعي بأهمية التعاون النفطي العربي المؤسسي، فبرزت المملكة الليبية في هذا السياق بوصفها إحدى الدول المؤسسة التي دعمت قيام المنظمة، وأسهمت في ترسيخ هياكلها التنظيمية والحفاظ على طابعها الاقتصادي والفني، خلال المدة١٩٦٨-١٩٧٢، فشهدت توسع نشاط المنظمة وارتباطها بالتطورات النفطية العربية، ولاسيما خلال أزمة النفط عام١٩٧٣. ويبدو أن الحضور الليبي داخل البناء المؤسسي للأوابك لم يكن قائمًا على الثقل النفطي وحده، بل ارتبط أيضًا بطبيعة التصور الذي تبنته المملكة تجاه المنظمة منذ تأسيسها، إذ اتجهت السياسة الليبية إلى دعم المؤسسات القابلة للاستمرار والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية المباشرة، بدل الاقتصار على التنسيق السياسي المؤقت، ومن هذا المنطلق اكتسب الدور السعودي أهمية خاصة داخل الأوابك، لكونه اقترن بمحاولة تحويل التعاون النفطي العربي من مستوى الاتفاقات العامة إلى مستوى العمل المؤسسي والمشروعات المشتركة.(Mikdashi, 1972, pp. 61–63; Parra, 2004, pp. 35–37) .

المحور الثاني: السياسة النفطية الليبية داخل الأوابك ١٩٦٩-١٩٧٩

مثّل انقلاب الاول من أيلول عام١٩٦٩ نقطة تحول مهمة في التاريخ السياسي والاقتصادي الليبي، إذ أدت إلى انتقال السلطة من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري الذي تبنى خطاباً قومياً عربياً أكثر تشدداً في القضايا السياسية والاقتصادية، وكان القطاع النفطي من أبرز المجالات التي انعكس فيها هذا التحول بصورة مباشرة، فبعد أن اتسمت السياسة النفطية الليبية قبل عام١٩٦٩، بدرجة من الحذر والمحافظة في التعامل مع الشركات النفطية الأجنبية، بدأت المرحلة الجديدة تتجه نحو إعادة النظر في طبيعة تلك العلاقة وتعزيز السيطرة الوطنية على الموارد النفطية (Parra, 2004, pp. 141–146 ; Yergin, 2008, pp. 585–592)جاء هذا التحول في وقت كانت فيه ليبيا قد أصبحت إحدى الدول النفطية المهمة من حيث الإنتاج والعوائد، الأمر الذي منح القيادة الجديدة أدوات اقتصادية وسياسية مهمة، ولذلك لم يعد النفط يُنظر إليه بوصفه مورداً مالياً فقط، بل بوصفه أداة يمكن توظيفها في دعم الاستقلال الاقتصادي، وفي تعزيز المواقف العربية على المستويين الإقليمي والدولي (St.John, 2015,pp.91–95)اتجهت السياسة النفطية الليبية خلال السنوات الأولى بعد الثورة إلى اتخاذ مواقف أكثر صرامة تجاه

الشركات الأجنبية العاملة في البلاد، ولاسيما فيما يتعلق بالأسعار وشروط الامتيازات النفطية وحصة الدولة من العوائد، وقد انعكس ذلك في المفاوضات التي جرت مع الشركات النفطية خلال عامي١٩٧٠–١٩٧١، والتي انتهت بتحقيق زيادات في الأسعار والعوائد النفطية الليبية، الأمر الذي عدته القيادة الليبية دليلاً على إمكانية استخدام النفط لتحسين شروط التعامل مع الشركات والدول المستهلكة، ومن الطبيعي أن يترك هذا التحول أثره داخل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، اذ كانت تتبنى داخل الأوابك مواقفا تختلف نسبياً عن مرحلة التأسيس، فبينما كانت المنظمة عند إنشائها ذات طابع اقتصادي وفني، يركز على التعاون والمشروعات المشتركة، أخذت السياسة النفطية الليبية تميل إلى إعطاء النفط بعداً سياسياً أوضح، انطلاقاً من رؤية تربط بين الموارد النفطية والقضايا العربية ومواجهة النفوذ الاقتصادي الأجنبي. (CRW Dietrich,2011, pp. 289–315 ; Martinez, 2007, pp. 52–55 ;Yergin, pp. 592–598.) إن هذا الاتجاه لم يؤدِ خلال السنوات الأولى إلى صدام مباشر داخل الأوابك، بل جرى ضمن إطار ما تزال فيه المنظمة في مرحلة البناء المؤسسي، كما أن الدول المؤسسة الأخرى، ولاسيما السعودية والكويت، كانتا حريصتان على المحافظة على الطابع الاقتصادي للمنظمة وتجنب تحميلها أدواراً سياسية تتجاوز أهدافها الأساسية، ومن ثم فإن مرحلة عام١٩٦٩–١٩٧٢، مثلت في الواقع بداية تشكل التباين بين الرؤية الليبية الأكثر ميلاً لتسيس النفط، والرؤية السعودية–الكويتية التي فضلت الإبقاء على الأوابك إطاراً مؤسسياً للتعاون النفطي العربي. وتكشف هذه المرحلة عن حقيقة مهمة أن التحول الذي وقع بعد عام١٩٦٩، لم يقتصر على الداخل الليبي، بل امتد إلى طريقة تعامل ليبيا مع المؤسسات النفطية العربية، ومنها الأوابك. (Parra, 2004, pp. 168)ارتبطت السياسة النفطية الليبية خلال ١٩٧٠–١٩٧١ بالدور الذي اضطلع به عبد السلام جلود داخل مجلس قيادة الثورة، إذ تبنت ليبيا سياسة تفاوضية أكثر صرامة تجاه الشركات النفطية الأجنبية، قائمة على إعادة النظر في الأسعار وشروط الامتيازات والعوائد النفطية، بالتوازي مع بناء أدوات مؤسسية وطنية لإدارة القطاع النفطي، مثل المؤسسة الوطنية للنفط التي أنشئت عام ١٩٧٠، وقد عدت القيادة الليبية هذه الإجراءات جزءًا من استعادة السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية وتحسين موقع ليبيا التفاوضي داخل الصناعة النفطية الدولية. (FRUS, 1974, pp. 7–15.) لم يكن هدف السياسة النفطية الليبية مقتصراً على الجوانب المالية، بل ارتبط بتصور سياسي أوسع، يقوم على تعزيز السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية، وتقليص النفوذ الأجنبي في القطاع النفطي، ولذلك أخذت ليبيا تتجه بصورة متزايدة نحو مراجعة الامتيازات النفطية القديمة وطرح خطاب سياسي يؤكد حق الدول المنتجة في التحكم بمواردها واستثمارها بما ينسجم مع مصالحها الوطنية والعربية. انعكست هذه التوجهات داخل منظمة الأوابك بصورة غير مباشرة، إذ بدأت ليبيا تميل إلى تأييد المواقف التي تدعو إلى تعاون عربي أكثر فاعلية في القضايا النفطية، مع الاعتقاد بأن النفط يمكن أن يشكل أداة ضغط في مواجهة السياسات الدولية، غير المتوافقة مع المصالح العربية، إلا أن هذا التصور ظل يتحرك ضمن منظمة ما تزال تعطي الأولوية للتعاون الاقتصادي والمؤسسي، الأمر الذي جعل الموقف الليبي يتفاعل مع حدود التوازنات القائمة داخل الأوابك.(FRUS, 1974, pp. 7–15.)أسهمت النجاحات التي حققتها ليبيا في مفاوضاتها النفطية في تعزيز حضورها داخل البيئة النفطية العربية، إذ أصبحت التجربة الليبية تُطرح أحياناً بوصفها مثالاً على قدرة الدول المنتجة على انتزاع شروط أفضل من الشركات الأجنبية، وقد منح ذلك السياسة النفطية الليبية بعداً يتجاوز حدودها الوطنية، وجعلها عاملاً مؤثراً في النقاشات النفطية العربية التي سبقت أزمة عام١٩٧٣، ومن ثم فإن السنوات السابقة مباشرة لأزمة النفط العربية كشفت عن تبلور سياسة نفطية ليبية أكثر ثقة، وأشد ميلاً إلى الربط بين النفط والسيادة الوطنية، والعمل العربي.

شكلت حرب تشرين الأول عام١٩٧٣ نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات النفطية العربية والدولية، إذ لم تعد قضية النفط مرتبطة بالإنتاج والأسعار والعوائد فحسب، بل دخلت بصورة مباشرة في إطار الصراع السياسي العربي–الإسرائيلي، وقد وجدت الدول العربية المنتجة نفسها أمام تحدٍ جديد، يتعلق بمدى إمكانية توظيف النفط في دعم الموقف العربي، والضغط على الدول المؤيدة لإسرائيل، وهو نقاش كانت ليبيا من أكثر الأطراف العربية تأييداً له داخل البيئة النفطية العربية (Odell, , 2008, pp. 606–617 ; Parra, 2004, pp. 168–176 ; Yergin, 1974, pp. 132–139). تبنت القيادة الليبية الجديدة خطاباً ثوريا يربط بين النفط والقضايا القومية العربية، ورأت أن الثروة النفطية ينبغي ألا تبقى مجرد مصدر مالي أو سلعة اقتصادية خاضعة لحسابات السوق وحدها، وإنما يمكن أن تؤدي دوراً سياسياً في مواجهة الضغوط الدولية ودعم القضايا العربية. ولذلك جاءت حرب تشرين لتمنح هذا التصور الليبي مجالاً عملياً للاختبار، وفي إطار منظمة الأوابك بدأت الدول العربية المنتجة خلال تشرين الاول عام١٩٧٣ مناقشة الوسائل الممكنة لاستخدام النفط دعماً للموقف العربي، ولاسيما بعد تطورات الحرب والمواقف الغربية المؤيدة لإسرائيل، وقد اتجهت ليبيا إلى تأييد اتخاذ إجراءات أكثر صرامة في التعامل النفطي مع الدول الداعمة لإسرائيل، انطلاقاً من قناعة بأن النفط يمثل ورقة ضغط سياسية فعالة إذا جرى استخدامه بصورة جماعية ومنظمة. (OAPEC, 1973, pp. 18–26.) أن الموقف الليبي داخل الأوابك لم يكن يتحرك في فراغ، إذ واجه داخل المنظمة رؤى مختلفة بشأن حدود استخدام النفط سياسياً، فبينما اتجهت ليبيا إلى تأييد إجراءات

أكثر تشدداً، كانت السعودية والكويت تميلان إلى توظيف النفط ضمن إطار منظم يوازن بين دعم القضية العربية، والمحافظة على استقرار السوق النفطية، وعدم تحويل النفط إلى أداة مواجهة مفتوحة أو دائمة . (OAPEC, 1973, pp. 18–26.) . وارتبط هذا التوجه بخطاب سياسي ليبي عدّ النفط عنصرًا من عناصر السيادة العربية، إذ أكدت التصريحات الرسمية الليبية خلال الأزمة أن استخدام النفط لا ينبغي أن ينفصل عن القضايا المصيرية للعالم العربي، ولاسيما القضية الفلسطينية، وهو ما منح السياسة النفطية الليبية بعدًا سياسيًا أكثر وضوحًا مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى. أسفرت الاجتماعات النفطية العربية التي جرت خلال الحرب عن اتخاذ قرارات بخفض الإنتاج، وفرض حظر على بعض الدول المؤيدة لإسرائيل، وهي إجراءات ارتبط تنفيذها بالدول العربية النفطية واجتماعات وزراء النفط العرب ضمن إطار الأوابك، وإن بقيت قرارات الإنتاج ذاتها من اختصاص الدول السيادي وسياساتها النفطية الوطنية. (Parra, pp. 184–186. ; Dietrich, pp. 309–312)

برز الموقف الليبي بوصفه من أكثر المواقف العربية وضوحاً في تأييد استخدام النفط أداة ضغط سياسي، إذ عدّت القيادة الليبية أن الحرب كشفت عن ضرورة تجاوز النظرة التقليدية للنفط بوصفه مورداً اقتصادياً فقط، والدفع باتجاه توظيفه لخدمة المصالح العربية في مواجهة الانحياز الغربي لإسرائيل، ومع ذلك فإن حدود هذا التوجه داخل الأوابك بقى محدودا، إذ بقيت المنظمة خاضعة لتوازنات بين دول تختلف في تقديرها لوظيفة النفط وحدود استخدامه السياسي، ولذلك لم تتحول الأوابك إلى منظمة ذات طابع سياسي كامل، بل استمرت في الجمع بين التعاون الاقتصادي والعمل النفطي المشترك وبين إدارة أزمة النفط ضمن توازنات عربية معقدة، كان لليبيا فيها صوت مؤثر لكنه لم يكن الصوت الوحيد أو الحاسم داخل المنظمة. (St. John, 2015, pp. 101–104 ; Dietrich, 2011, pp. 309–312 ; o Parra, Oil Politics, pp. 183–186.)

ومن ثم يمكن النظر إلى أزمة عام١٩٧٣، ظهر فيها التمايز الحقيقي للسياسة النفطية الليبية داخل الأوابك، إذ انتقلت ليبيا خلالها من مرحلة إعادة بناء سياستها النفطية إلى مرحلة السعي لتوظيف النفط ضمن رؤية سياسية عربية أكثر وضوحاً، وهي تجربة ستؤثر في مواقفها النفطية خلال بقية عقد السبعينيات. انعكس هذا التوازن في طبيعة نشاط الأوابك خلال عامي ١٩٧٤–١٩٧٥، إذ اتجهت المنظمة بصورة متزايدة نحو تعزيز العمل الاقتصادي والمؤسسي من خلال دعم الشركات والمشروعات العربية المشتركة وتوسيع مجالات التعاون الفني والاستثماري، وهي اتجاهات لم تكن ليبيا تعارضها، لكنها لم تمثل وحدها جوهر رؤيتها للسياسة النفطية العربية. لم يؤدِ هذا الاختلاف إلى انقسام داخل المنظمة أو إلى تراجع الدور الليبي فيها، إذ استمرت ليبيا في المشاركة في أجهزة الأوابك واجتماعاتها وفي تأييد التعاون النفطي العربي، غير أن تجربتها بعد عام١٩٧٣، كشفت أن قدرة أي دولة عضو على إعادة توجيه المنظمة ظلت مرتبطة بطبيعة التوازنات القائمة بين الدول المؤسسة وبالطابع المؤسسي الذي نشأت عليه الأوابك منذ عام١٩٦٨. Parra, 2004, pp. 183–190 ; Yergin, 2008, pp. 621–629 ; Al-Rumaihi, 1984, pp. (101–94 إن ليبيا لم تفشل في التأثير داخل الأوابك، لكنها في الوقت نفسه لم تتمكن من تحويل المنظمة إلى إطار سياسي صرف، بل إن المرحلة أظهرت نوعاً من التوازن بين الاتجاه الليبي الذي أعطى النفط بعداً سياسياً واضحاً وبين الاتجاه السعودي–الكويتي الذي حرص على استمرار الأوابك منظمة اقتصادية عربية متخصصة، وهو توازن سيستمر في تشكيل طبيعة العمل النفطي العربي خلال بقية عقد السبعينيات.

أدت التطورات التي أعقبت أزمة النفط إلى ظهور مرحلة جديدة في العلاقات النفطية العربية، اتسمت بتزايد الموارد المالية للدول المنتجة، واتساع الاهتمام بمستقبل العمل النفطي العربي المشترك، فدخلت السياسة النفطية الليبية داخل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول مرحلة أكثر تعقيداً، إذ وجدت ليبيا نفسها بين اتجاهين متوازيين هما المشاركة في العمل المؤسسي الذي أخذت الأوابك تعززه خلال النصف الثاني من السبعينيات، والمحافظة على خطاب نفطي ذي نزعة سياسية أكثر وضوحاً ، فبعد نجاح الحظر النفطي وارتفاع أسعار النفط برزت داخل الأوابك توجهات تدعو إلى استثمار العوائد النفطية في إقامة مشروعات عربية مشتركة، وبناء مؤسسات اقتصادية مرتبطة بالصناعة النفطية، وقد انعكس ذلك في توسع نشاط المنظمة في مجالات النقل البحري والاستثمار والخدمات النفطية، وهو اتجاه شاركت ليبيا في دعمه بوصفها دولة مؤسسة وعضواً فاعلاً في المنظمة، إلا أن المشاركة الليبية في هذا النشاط المؤسسي لم تعنِ تخليها عن رؤيتها السياسية للنفط، فقد استمرت القيادة الليبية خلال منتصف السبعينيات في التأكيد على أن النفط ينبغي أن يبقى أداة مرتبطة بالمصالح العربية وبالقضايا السياسية، ولاسيما الصراع العربي–الإسرائيلي والعلاقات مع الدول الصناعية الغربية، ولذلك ظل الخطاب النفطي الليبي يتجاوز أحياناً حدود الطرح الاقتصادي التقليدي ليعطي النفط وظيفة سياسية وقومية واضحة(.Parra, 2004, pp. 183–190 ; Yergin, 2008, pp. 621–629) بدا هذا الاتجاه في المواقف الليبية المؤيدة لزيادة السيطرة الوطنية على الموارد النفطية ولتشجيع سياسات التأميم أو توسيع المشاركة الوطنية في إدارة القطاع النفطي، فخلال النصف الثاني من السبعينيات أخذت ليبيا تتجه بصورة متزايدة نحو تعزيز حضور الدولة داخل الصناعة النفطية، وهو ما انسجم مع رؤيتها السياسية والاقتصادية القائمة على تقليص النفوذ الأجنبي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، لم تكن تمثل الاتجاه الوحيد داخل الأوابك، فالسعودية والكويت

واصلتا إعطاء الأولوية لاستقرار السوق النفطية، وللعمل المؤسسي والمشروعات الاقتصادية المشتركة، مع الحذر من تحويل السياسة النفطية إلى أداة مواجهة دائمة مع الدول المستهلكة.(Yergin, 2008, pp. 624–629 ; Al-Rumaihi, 1984, pp. 94–101.) . لم يتحول هذا الاختلاف إلى انقسام داخل الأوابك، بل جرى احتواؤه ضمن آليات العمل الجماعي للمنظمة، إذ استمرت ليبيا في دعم الشركات والمشروعات العربية المشتركة التي رعتها الأوابك، كما واصلت المشاركة في اجتماعاتها ومؤسساتها المختلفة، الأمر الذي يدل على أن السياسة النفطية الليبية – رغم نزعتها الأكثر راديكالية – لم تكن تستهدف تقويض المنظمة أو الانسحاب من إطارها، بل السعي إلى توظيفها ضمن رؤية أوسع للعمل العربي النفطي. (St. John, 2015, pp. 108–112 ; Dietrich, 2011, pp. 311–315.) . قد كشفت المناقشات العربية خلال الأزمة أن الخلاف لم يكن يدور حول مشروعية دعم الموقف العربي، بل حول تقدير النتائج الاقتصادية والسياسية المترتبة على استمرار الحظر أو توسيع نطاقه. ففي الوقت الذي مالت فيه ليبيا إلى التشديد على أثر الضغط النفطي في تعديل مواقف الدول الكبرى، كانت بعض الدول العربية الأخرى أكثر تحفظًا خشية انعكاسات طويلة المدى على الأسواق النفطية والعلاقات الاقتصادية الدولية .

المحور الثالث: السياسة النفطية الليبية في الأوابك بين التحولات الإقليمية والعمل النفطي العربي ١٩٨٠–١٩٨٨

شهد عقد الثمانينيات تحولات سياسية ونفطية عميقة أثرت بصورة مباشرة في طبيعة العلاقات بين الدول المنتجة للنفط وفي نشاط المنظمات النفطية الإقليمية والدولية، فبعد مرحلة الارتفاع الكبير في الأسعار والتوسع الاقتصادي التي ميزت عقد السبعينيات، واجهت الدول النفطية العربية ظروفًا أكثر تعقيدًا ارتبطت بالحرب العراقية–الإيرانية وتقلبات السوق النفطية العالمية وتراجع الطلب على النفط، وقد انعكست هذه التطورات على نشاط منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) وعلى السياسات النفطية للدول الأعضاء، ومنها ليبيا، التي دخلت هذه المرحلة وهي تحمل إرث السبعينيات المتمثل في رؤية أكثر ميلًا إلى إعطاء النفط وظيفة سياسية وقومية، غير أن البيئة الجديدة فرضت عليها تحديات مختلفة تتعلق باستقرار السوق والعوائد النفطية واستمرارية العمل النفطي العربي المشترك. ومن ثم فإن دراسة السياسة النفطية الليبية داخل الأوابك خلال الثمانينيات تقتضي تحليل التفاعل بين الخطاب السياسي الليبي ومتطلبات العمل المؤسسي والأوضاع الاقتصادية التي شهدتها تلك المرحلة (Parra, 2004, pp. 221–229 ; Yergin, 2008, pp. 685–700.; Mabro,1988,pp133–137 ; St. John, 2015, pp. 120–126.)

أدت الحرب العراقية–الإيرانية التي اندلعت عام ١٩٨٠ إلى إدخال المنطقة في مرحلة طويلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وكان للقطاع النفطي نصيب كبير من آثار هذا الصراع، فقد تعرضت طرق النقل والإنتاج النفطي لمخاطر متزايدة، كما انعكست الحرب على سياسات الإنتاج والأسعار وعلى طبيعة العلاقات بين الدول النفطية العربية وغير العربية داخل أوبك وخارجها. (Parra, 2004, pp. 221–229 ; Yergin, 2008, pp. 685–700.; Gause III, 1994, pp. 45–51.) . وفي هذا السياق وجدت الأوابك نفسها أمام بيئة إقليمية أكثر تعقيدًا مقارنة بمرحلة السبعينيات، الأمر الذي أثر بدوره في طبيعة العمل النفطي العربي المشترك.ولم تقتصر آثار الحرب على الجوانب الأمنية أو العسكرية، بل امتدت إلى السوق النفطية نفسها، إذ أصبحت قضايا حماية طرق التصدير واستقرار الإنتاج والتنسيق بين الدول المنتجة أكثر حضورًا في المناقشات النفطية العربية، وهو ما أضفى على اجتماعات الأوابك خلال الثمانينيات بعدًا اقتصاديًا وأمنيًا في آن واحد (Parra, 2004, pp. 236–244 ; Yergin, 2008, pp. 709–718.)بدأت السياسة النفطية الليبية داخل الأوابك خلال الثمانينيات تظهر قدرًا أكبر من الواقعية الاقتصادية مقارنة بمرحلة السبعينيات، فمع أن الخطاب السياسي الليبي لم يختف، فإن الضغوط المالية وتراجع الأسعار وتقلبات السوق النفطية فرضت إعادة ترتيب للأولويات، بحيث أصبحت استقرار الإيرادات والسوق النفطية عوامل لا تقل أهمية عن الاعتبارات السياسية التقليدية. وقد ارتبط هذا التحول بظروف دولية وإقليمية أكثر تعقيدًا جعلت الحفاظ على العوائد النفطية واستقرار الإنتاج من القضايا الرئيسة التي واجهت الدول النفطية العربية، ومنها ليبيا (St. John, 2015, pp. 126–132 ; Mabro,1988, pp. 133–137) وفي إطار منظمة الأوابك لم تتجه ليبيا إلى تحويل المنظمة إلى طرف سياسي مباشر في الحرب، إذ بقيت الأوابك محافظة على طابعها الاقتصادي والفني، مع متابعة آثار الصراع في التجارة النفطية العربية وفي نشاط الشركات والمشروعات المرتبطة بالنفط، ومع ذلك فإن الحرب كشفت عن جانب مهم في السياسة النفطية الليبية داخل المنظمة، وهو أن الخطاب السياسي الذي اتسمت به خلال السبعينيات بدأ يواجه واقعاً اقتصادياً أكثر تعقيداً، فاستمرار الحرب وتذبذب السوق النفطية جعلا القضايا المتعلقة بالإنتاج والأسعار والعوائد أكثر إلحاحاً من الشعارات السياسية وحدها، وهو ما فرض على السياسة النفطية الليبية قدراً من التفاعل مع متطلبات السوق والعمل المؤسسي داخل الأوابك، ومن جهة أخرى أثرت الحرب في النشاط الاقتصادي للمنظمة وفي البيئة التي تعمل فيها الشركات النفطية العربية المشتركة، ولاسيما مع ارتفاع تكاليف النقل والتأمين البحري واتساع المخاطر المرتبطة بالملاحة النفطية في الخليج، وقد جعل ذلك من قضايا التعاون الفني والاقتصادي – التي قامت عليها الأوابك أساساً – أكثر

أهمية بالنسبة للدول الأعضاء، ومنها ليبيا..(Parra, 2004, pp. 244–250 ; Yergin, 2008, pp. 718–726) كان الموقف الليبي من أكثر التفسيرات حضورًا بين الدول وقد تناقلها المسؤولون الليبيون، اذ اشارت ليبيا الى سبب انهيار الأسعار لم يكن نتيجة طبيعية للسوق وحدها، بل نتيجة تجاوز بعض الدول المنتجة حصص أوبك وزيادة الإنتاج بهدف حماية حصتها السوقية، وفي الخطاب الليبي كان المقصود غالبًا السعودية بصورة أساسية، (Parra, 2004, pp. 250–258 ; Yergin, 2008, pp.726–735 ; OAPEC Annual Report 1986, pp.16–22.). ، فأن ما حدث لم يكن اقتصاديًا فقط، بل مرتبطًا بما عدّته ليبيا محاولة إعادة تنظيم السوق النفطية بقيادة سعودية، من خلال الدفاع عن الحصة السوقية، بدلاً من الدفاع عن السعر أي أن بدل خفض الإنتاج لحماية الأسعار، جرى رفع الإنتاج والقبول بانخفاض السعر لإجبار المنتجين الآخرين على الالتزام، مما أضر بمصالح الدول الأقل قدرة على تحمل انخفاض الإيرادات .–(Parra, 2004, pp. 250 258، وفي بعض التصريحات والتحليلات ; Yergin, 2008, pp. 731–735 ; OAPEC Annual Report 1986, pp. 16–22. .). العربية المرتبطة بليبيا خلال منتصف الثمانينيات، ظهر تفسير أكثر سياسية، مفاده أن الأزمة لم تكن اقتصادية بحتة، بل ارتبطت أيضًا بالضغوط الغربية، والتحولات الاستراتيجية في الحرب الباردة، ومحاولة إضعاف بعض الدول النفطية ذات المواقف السياسية الراديكالية ومنها ليبيا .St) (John, 2015, pp. 136–140 ; Martinez, , pp. 65–69)، ورغم الخطاب السياسي، تشير الوثائق النفطية إلى أن ليبيا داخل الأوابك وأوبك أصبحت تدريجيًا أكثر واقعية، وبدأت تعترف بأن الأزمة ارتبطت أيضًا بعوامل سوقية حقيقية، مثل انخفاض الطلب العالمي، وتحسن كفاءة الطاقة توسع الإنتاج خارج أوبك فائض المعروض النفطي OAPEC ; Mabro,1988, pp. 133–137 ; (Parra, 2004, pp. 257–260 Annual Report 1986, pp. 18–24)، دفعت هذه الظروف ليبيا إلى إظهار اهتمام أكبر بمسألة استقرار السوق النفطية خلال اجتماعات منظمتي الأوابك وأوبك في الثمانينيات، إذ أصبحت المحافظة على الأسعار والعوائد النفطية عنصرًا أكثر حضورًا في مواقفها. (St. John, 2015, pp. 136–139 ; Parra, 2004, pp. 255–260) OAPEC Annual Report 1985, pp. 14–23

المحور الرابع: الدعم الليبي للعمل النفطي العربي داخل الأوابك ١٩٦٨–١٩٨٨

وقفت منظمة الاوابك في عام١٩٧٠ الى جانب ليبيا في مفاوضاتها مع الشركات النفطية المسيطرة على انتاج وتصدير البترول الليبي، اذ قدمت لها التسهيلات الضرورية الكفيلة باستحصال حقوقها من الشركات الاجنبية، عن طريق تقديم الاستشارات القانونية وغيرها من الدعم المعنوي، وتأييدها تأميم حصتها النفطية في كانون الاول١٩٧٣(القيسي، ١٩٧٩، ص١١٩ ؛ صالح، ٢٠٢٠، ص٥١٢–٥١٤)، ونتيجة لتلك المباحثات توصلت ليبيا الى عقد اتفاقية طرابلس عام١٩٧١، حصلت بموجبها برفع سعر البرميل المعلن للبرميل الواحد بمقدار ٣٠ سنتا، لذا فقد حصل تعديل الاتفاقيات النفطية السابقة، لمناصفة الارباح بزيادة قدرت ب ١٢.٥ % الى ١٤.٥٪، فأصبحت حصة ليبيا من ذلك الاتفاق ٣.٠٥ دولار، في حين كانت نسبتها من الاتفاق القديم يتراوح بين ١.٤٧ – ١.٧٢ دولار للبرميل الواحد، أي زيادة بمقدار النصف تقريبا، ثم تابعتها عمليات رفع الاسعار ففي عام١٩٧٥ تم زيادة سعر البرميل بنسبة١٠٪، وقد بلغ حجم زيادة الاموال في ليبيا من جراء هذه الزيادة في عام١٩٧٧ الى٠٨ مليار دولار سنويا(الراوي، ١٩٨٠، ص٢٣–٣٩)لم يقتصر نشاط منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) على التنسيق بين الدول الأعضاء أو متابعة التطورات النفطية العربية والدولية، بل اتجهت المنظمة منذ السبعينيات إلى بناء شبكة من المؤسسات والمشروعات الاقتصادية المرتبطة بالصناعة النفطية، شملت مجالات النقل البحري والاستثمار والخدمات الفنية، وقد عكس هذا التوجه إدراكًا متزايدًا لدى الدول الأعضاء بأن نجاح العمل النفطي العربي لا يتحقق عبر التنسيق السياسي وحده، وإنما يتطلب أيضًا إقامة أدوات مؤسسية ومشروعات مشتركة تدعم الصناعة النفطية العربية وتقلل اعتمادها على الشركات والخدمات الأجنبية OAPEC Annual Report ; OAPEC Annual Report 1975, pp. 20–29). 1976, pp. 22–31 ; Attiga, pp. 44–52 ; Parra, 2004, pp. 191–196.) شاركت ليبيا، بوصفها دولة مؤسسة في الأوابك، في هذا النشاط المؤسسي الذي مثل أحد أبرز جوانب العمل النفطي العربي المشترك، ولم ينحصر الدور الليبي في المشاركة الشكلية داخل المنظمة، بل ارتبط بدعم المشروعات العربية النفطية المشتركة والنظر إليها بوصفها أدوات عملية لترسيخ التعاون العربي في مجالات الصناعة النفطية والنقل والاستثمار والخدمات الفنية –OAPEC Annual Report 1978, pp. 18 ; OAPEC Annual Report 1977, pp. 20–28). .27 ; Attiga, pp. 52–60، وقد انسجم الدعم الليبي لهذه المشروعات مع تصور أوسع ربط بين التعاون النفطي العربي والاستقلال الاقتصادي، إذ نظرت ليبيا إلى المؤسسات النفطية المشتركة بوصفها وسيلة لبناء قدرات عربية مستقلة في مجالات كانت تعتمد تقليديًا على الشركات الأجنبية والخدمات الخارجية.(Parra, pp. 195–198) أولت الدول الأعضاء في الأوابك بما فيها ليبيا اهتمامًا خاصًا بقطاع النقل البحري النفطي، إدراكًا منها لأهمية امتلاك أدوات عربية قادرة على نقل النفط بعيدًا عن الاعتماد الكامل على الشركات الأجنبية، وكسر الاحتكار العالمي الذي

تفرضه الشركات الكبرى لنقل البترول، وفي هذا السياق تأسست الشركة العربية البحرية لنقل البترول (AMPTC) في السادس من كانون الثاني عام١٩٧٣ في الكويت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، وفيها ناقلتان حتى عام١٩٧٥ هما الرياض وبوبيان، بوصفها أحد أوائل المشروعات النفطية المشتركة التي رعتها الأوابك، وفي عام١٩٨٠ بلغت ٨ ناقلات للنفط و٢ للغاز المسال تقدر حمولتها ب ٦٠.٤ الف طن(القيسي، ١٩٧٩، ص١١٩-١٢٠ ؛ السلطاني، ١٩٨٠، ص٢٦٩)، وقد دعمت ليبيا هذا التوجه انطلاقًا من قناعتها بأهمية تطوير القدرات العربية في مجال النقل البحري النفطي وتعزيز السيطرة على حلقات الصناعة النفطية المرتبطة بالتصدير والنقل، Arab Maritime Petroleum Transport). Company (AMPTC), *Historical Overview* ; OAPEC Annual Report 1975, Kuwait: OAPEC Secretariat, pp. 24–27 ; OAPEC Annual Report 1976, pp. 26–29 ; Attiga, *The Arab Oil Experience and OAPEC Development*, pp. 53–56 ; Parra, 2004, pp. 193–194; فراج، ١٩٨٠، ص٢٤٤-٢٤٥). اذ انشئت في ليبيا فرعا لها باسم المؤسسة الليبية العامة للنقل البحريب١٠ سفن بحرية للنفط الخام وبحمولة تقدر ب ٧٢٢٢٢٠طن(السلطاني، ١٩٨٠، ص٢٧٢-٢٨٤).

ارتبط الاهتمام الليبي بالمشروعات النفطية العربية المشتركة كذلك بدعم الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن(ASRY)، التي أنشئت في البحرين عام١٩٧٤ بمبلغ مقداره ٣٤٠ مليون دولار، وبدأت في العمل عام١٩٧٧، لتوفير خدمات بناء وصيانة وإصلاح السفن والمنشآت البحرية داخل المنطقة العربية(القيسي، ١٩٧٩، ص١٢٠ ؛ فراج، ١٩٨٠، ص٢٣٥)، وقد جاء هذا المشروع استجابة لحاجة الدول النفطية العربية إلى تقليل اعتمادها على أحواض بناء السفن الأجنبية والخدمات الفنية الخارجية، بما يسهم في دعم البنية التحتية للصناعة النفطية العربية Arab). Shipbuilding and Repair Yard Company (ASRY), *Corporate History* ; OAPEC Annual Report 1976, pp. 27–30. ;OAPEC Annual Report 1977, pp. 22–26 مثّل إنشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP) في الدمام بالسعودية عام١٩٧٥، بمبلغ مقداره بليون دولار، وبدأت نشاطها في عام١٩٧٦، مرحلة متقدمة من العمل النفطي العربي المشترك، إذ لم يعد التعاون مقتصرًا على الخدمات أو النقل، بل امتد إلى مجال التمويل والاستثمار في المشروعات النفطية(فراج، ١٩٨٠، ص٢٤٧-٢٥٠)، وقد أبدت ليبيا اهتمامًا بهذا الاتجاه، انطلاقًا من إدراكها لأهمية تعبئة رؤوس الأموال العربية وتوجيهها نحو مشروعات تخدم الصناعة النفطية وتدعم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء .Attiga, pp. 58–64 ; Parra, pp. 195–198) جاء تأسيس الشركة العربية للخدمات البترولية في طرابلس بليبيا عام١٩٧٧ بمبلغ مقداره ٣٣٨ مليون دولار، نقلة نوعية كبيرة في دعم اوابك للقطاعات النفطية الليبية، اذ كانت المهمة الاساسية لهذه الشركة هو تقديم خدمات الحفر البترولي لمختلف الاقطار العربية، بعيدا عن الشركات الاجنبية المستحوذة على هذا القطاع، وانشاء شركات عربية منبثقة عنها متخصصة في مجالات حفر الابار وصيانتها، ومعالجة وتنشيط الطبقات واختبارها، اذ نجحت الشركة في تكوين شركة متخصصة للحفر وبدأ عملها عام ١٩٨٠ في تجربة للحقول النفطية الليبية، لتوسيع نشاطها خارج ليبيا بعد ذلك، ومهمتها الاخرى هي تكوين كوادر عربية عالية التأهيل والخبرة في هذا المجال النفطي المهم (القيسي، ١٩٧٩، ص١٢٣ ؛ فراج، ١٩٨٠، ص٢٤٦) يكشف توزيع مقار الشركات المنبثقة عن الأوابك عن توجه مقصود نحو توزيع المؤسسات النفطية العربية بين الدول الأعضاء، بما يعزز مبدأ المشاركة المؤسسية ويمنع تمركز النشاط الاقتصادي في دولة واحدة ، لم يكن الدعم الليبي للمشروعات النفطية العربية المشتركة ذا طابع اقتصادي صرف، كما لم يكن سياسيًا بالمعنى الأيديولوجي وحده، بل جمع بين البعدين معًا، فمن جهة رأت ليبيا في هذه المؤسسات أدوات عملية لتطوير الصناعة النفطية العربية وتقليل الاعتماد على الخارج، ومن جهة أخرى، ارتبط هذا الدعم بتصور سياسي أوسع عدّ التعاون الاقتصادي العربي جزءًا من مشروع الاستقلال الاقتصادي وتعزيز القدرة العربية على إدارة مواردها بصورة أكثر استقلالًا .Attiga, pp. 60–66.: Parra, *Oil Politics*, pp. 196–199). أظهرت الجداول الخاصة بالشركة العربية للخدمات النفطية، التي تأسست عام ١٩٧٥ واتخذت من ;St. John, 2015, pp. 138–142). الجمهورية العربية الليبية مقرًا لها، أن ليبيا أسهمت بعدد بلغ (٢٥٥٠) سهمًا، وهو مستوى مساهمة يفوق عددًا من الدول الأعضاء الأخرى، في حين بلغت مساهمات كل من المملكة العربية السعودية والكويت (٢١٠٠) سهم لكل منهما. ويكشف هذا التوزيع عن حرص ليبيا على ترسيخ حضورها داخل البنية الاقتصادية للأوابك وعدم الاكتفاء بالدور السياسي أو الخطابي، بل السعي إلى تحويل التعاون النفطي العربي إلى مؤسسات إنتاجية وخدمية عملية تدعم قطاع النفط العربي وتؤسس لتكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء. كما يدل اختيار ليبيا مقرًا للشركة على ما تمتعت به من ثقل داخل المنظمة خلال تلك المرحلة، وعلى رغبة الأوابك في توزيع مؤسساتها بين الدول الأعضاء بصورة تعزز العمل العربي النفطي المشترك، كما تؤكد بيانات الشركة العربية البحرية لنقل النفط أن ليبيا شاركت بنسبة في رأس المال بلغت (١٣.٥٧٪)، إلى جانب عدد من الدول الأعضاء، الأمر الذي يعكس أن مساهمة الدول المؤسسة للأوابك لم تكن سياسية فحسب، وإنما اتخذت طابعًا ماليًا ومؤسسيًا من خلال المشاركة

في إنشاء شركات عربية متخصصة تخدم النقل البحري والصناعة النفطية العربية . (ابراهيم وراضي، ٢٠٢٠، ص٥). ومن ثم فإن دراسة علاقة ليبيا بالشركات النفطية العربية تكشف جانباً مهماً من تجربتها داخل الأوابك، إذ تظهر أن السياسة النفطية الليبية لم تقتصر على الدعوة إلى استخدام النفط سياسياً، بل تضمنت كذلك دعماً لبناء مؤسسات اقتصادية عربية مشتركة، حتى وإن اختلفت دوافع هذا الدعم عن بعض الدول الأعضاء الأخرى.عمدت ليبيا في عام١٩٧٥ الى وضع خطة لمضاعفة انتاجها السنوي من البترول بالتعاون مع الاوابك، اذ قررت انشاء مصفاة الزاوية بطاقة استيعابية ١٢٠ الف برميل يوميا ، وانشاء مصفى اخر في طبرق بطاقة مقدارها ٢٢٠ الف برميل يوميا، على ان ينتهي العمل بها بحلول عام ١٩٧٨، (خاكي، ١٩٧٩، ص٢٦٤) وشرعت ليبيا في داخل الاوابك بالاعتماد على المستشارين النفطيين وباقي المنتجات الاخرى في وضع خطة انمائية للبتروكيماويات، اذ انها تعاني من ضعف كبير في هذا المجال بسبب ارتفاع اثمان العمليات التحويلية وان استهلاك الليبيين لهذه المواد ضعيف جدا مما يجعل بناء المصافي لا جدوى اقتصادية منه، فضلا عن ان هذه الصناعات تحتاج الى مصانع تحويلية كبيرة قادرة على استيعاب المواد المستخرجة وهو غير متوفر في ليبيا، الى جانب افتقار ليبيا الى المنشآت العمرانية المؤهلة لإنتاج الوحدات الاساسية، وافتقار ليبيا الى التكنولوجيا اللازمة لتشغيل هذه المصانع وديمومتها، لذا فقد وضع الليبيون خطة متكاملة بالاعتماد على منظمة الاوابك في عام١٩٧٣، وحسب الاستشارات النفطية التي قدمت من قبل المنظمة الى ان جميع هذه المعوقات يمكن القضاء عليها عن طريق الاستفادة من فائض الاموال والعائدات النفطية في عامي١٩٧٤-١٩٧٥ (خاكي، ١٩٧٩، ص٢٧٠-٢٧١)، فمقدار زيت التزيت الذي اعتمدته ليبيا حتى عام١٩٨٥، وفق الخطة المخطط لها بان تكون كالاتي: ١٦ الف عام١٩٧٥، وتتصاعد النسبة بمقدار ٥٠٠ الف كل عام حتى تصل الى النسبة المقررة في نهاية الخطة عام ١٩٨٥ لتكون ١٩.٥٠٠، اما الديزل للمدة نفسها تبدأ بـ ٢١.٧٠٠ الف لتنتهي عام١٩٨٥ ٢٧ الف بالزيادة ذاتها، اما زيوت التروس فتكون ٢.٨٠٠ وتنتهي ب ٥ الاف ، والزيوت الهيدروليكية تبدأ ١٢٠٠ وتنتهي ب٣٠٠٠ الاف في حين تكون الزيوت الصناعية والبحرية بين ٣٠٠٠ الاف في عام١٩٧٥ وتنتهي ب ٥٠٠٠ الاف عام١٩٨٥، ووضعت الامكانات النهائية لجميع هذه المكونات بين ٤٤.٧٠٠ عام١٩٧٥، لتكون ٥٩.٥٠٠ في عام١٩٨٥(اوابك، ١٩٧٨، ص٣٢)، وفي ليبيا بلغت نسبة استهلاك زيت التزييت عام١٩٧٥ ٣٥ الف طن سنويا(اوبك، ١٩٧٨، ص٣٣٨) كانت سياسة ليبيا زيادة طاقاتها الانتاجية من النفط بالتعاون مع منظمة الاوابك باستخدام الدراسات الممكنة في ذلك، اذ بلغت نسبة انتاجها في عام ١٩٧٥ ١٤٨٠ الف برميل يوميا، زاد في العام التالي الى ١٩٢٣، في حين بلغت الطاقة الانتاجية عام١٩٧٧ ٢٠٦٣، وفي العام التالي١٩٨٣، في حين بلغت عام ١٩٧٩ ٤٩٥ الف طن اي بنسبة زيادة سنوية بلغت ٣.٣ % (الجنابي، ١٩٨٥، ص٨٧) ، وقدرت احتياطي النفط لليبيا خلال المدة ذاتها بمقدار ٢٦.١ بليون برميل، الا ان النسبة بدات تتناقص في العام التالي ٢٥.٥ ، وفي عام ١٩٧٧ ٢٥ مليار، لتكون عام ١٩٧٨ ٢٤.٣ بليون برميل بمعدل الانتاج ب(٣٢ بليون برميل) (الجنابي، ١٩٨٥، ص٩٢ ؛ القيسي، ١٩٧٩، ص١٣١ ؛ العمادي، ١٩٨٠، ص٢٩٢-٢٩٣)وفي مجال الغاز عمدت ليبيا الى الاستعانة بالخبرات المنضوية تحت لواء الاوابك وشرعت في وضع المشاريع لتطوير هذا المجال المهم، فقد اشارت التقارير الى ان جميع الدول العربية تنتج ما يقارب ١٠٦ الاف مليون متر مكعب من الغاز عام١٩٧٣، الا انه لم يستغل منه الا ٣٣ % فقط للاستخدام المحلي، كمصدر للطاقة او صناعة الاسمدة كما هو الحال في ليبيا في حين يتم احراق الكمية المستخرجة الباقية والتي تكون بنسبة ٧٧٪. (خاكي، ١٩٧٩، ص٢٧٣) ، وبلغت نسبة الانتاج عام ١٩٧٥ ١٣. ٨٤٨ مليون متر مكعب والمحروق في السنة ذاتها ٣٠١٣ مليون متر مكعب، اي ان المحروق نسبته ٢١.٧٪ (الراوي،١٩٨٠، ص٢٥٠)، وفي عام ١٩٧٦ تطور الانتاج ليبلغ ١٧.٩٤٧ مليون متر مكعب، وكانت بنسبة المحروق من الغاز للسنة ذاتها ٤١٦٨، اي ما نسبته ٢٣.٢٪ ، وفي عام١٩٧٧ بلغت الطاقة الانتاجية ٢٠٠٠٨ مليون متر مكعب مقابل ٤٢٧٥ مليون متر مكعب من المحروق اي نسبته ٢١.٢٪، وفي عام١٩٧٨ بلغت طاقة الغاز المستخرج ٢١.٢٤٤ مليون متر مكعب، مقابل نسبة المحروق ٥٣٢٣ ، اي ٢٥٪ للسنة ذاتها. (الجنابي، ١٩٨٥، ص٨٩)، ونسبة انتاج بين عام١٩٨٠ كانت ٠.٦٥ مليون طن، وفي١٩٨٥ ٠.٩ مليون طن، اما احتياطي الغاز في ليبيا بلغ عام١٩٧٩ ١.١ مليار متر مكعب، وان المشاريع الخاصة في الغاز الطبيعي المزمع انشاؤها ستكون في مناطق مرسى البريقة وزويتينا والسرير والظهرة وتكون لشركات اسو و اوكسدسال وشركة الخليج على التوالي(مصطفى، ١٩٨٥، ص١٠٩-١٢٣)اما مشاريع البتروكيماويات الاخرى فقد استطاعت ليبيا بالاعتماد على منظمة الاوابك في ذلك فنشئت العديد من المعامل والمصانع الخاصة بها في منطقة مرسي البريقة من امثال مشروع انتاج الميثانول الذي تم افتتاحه في كانون الاول١٩٧٧، وقامت بتنفيذه شركة فريدريك اوهده الالمانية بتكاليف بلغت ٢٣٠ مليون مارك، في سبيل انتاج المواد البلاستيكية للاستخدام المحلي، كما قامت ليبيا بإنشاء مشروع انتاج الاسمدة الازوتية في عام١٩٧٧ لإنتاج اليوريا بطاقة ١٠٠٠ طن يوميا في مرسي البريقة (برهام، ١٩٨٥، ص٢٢٧)

الخاتمة

كشفت دراسة السياسة النفطية الليبية في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) خلال المدة ١٩٦٨–١٩٨٨ عن أن التجربة الليبية داخل المنظمة ارتبطت بصورة وثيقة بالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا وبالتغيرات التي طرأت على البيئة النفطية العربية والدولية خلال مدة الدراسة. فقد دخلت ليبيا الأوابك عام١٩٦٨بوصفها إحدى الدول المؤسسة للمنظمة، في ظل سياسة نفطية اتسمت خلال العهد الملكي بدرجة من الحذر والالتزام بالتعاون الاقتصادي العربي ضمن حدود المصالح النفطية القائمة آنذاك.إلا أن التحول السياسي الذي أعقب ثورة الفاتح من أيلول ١٩٦٩ أدى إلى إعادة صياغة السياسة النفطية الليبية بصورة واضحة، إذ لم يعد النفط يُنظر إليه بوصفه مورداً اقتصادياً أو مصدراً للعوائد المالية فحسب، بل أداة ترتبط بالسيادة الوطنية وبالقضايا القومية العربية وبإعادة تنظيم العلاقة مع الشركات النفطية الأجنبية. وقد انعكس هذا التحول في المواقف الليبية داخل الأوابك وفي رؤيتها لوظيفة النفط ودوره في العلاقات العربية والدولية. شكلت أزمة النفط العربية عام١٩٧٣ المرحلة الأكثر وضوحاً في إبراز التوجه الليبي نحو منح النفط بعداً سياسياً، إذ كانت ليبيا من بين الدول العربية التي أيدت استخدام النفط وسيلة ضغط دعماً للموقف العربي في الصراع العربي–الإسرائيلي. غير أن تجربة الأزمة كشفت في الوقت نفسه أن الأوابك لم تكن منظمة سياسية خالصة، وإنما إطاراً مؤسسياً للتعاون الاقتصادي والفني بين الدول العربية المنتجة، الأمر الذي جعل المواقف الليبية تتحرك ضمن حدود التوازنات القائمة داخل المنظمة ، وأن السياسة النفطية الليبية لم تقتصر على الخطاب السياسي أو الدعوة إلى توظيف النفط في القضايا العربية، بل شاركت ليبيا بصورة عملية في دعم الشركات والمشروعات الاقتصادية التي رعتها الأوابك خلال السبعينيات والثمانينيات، ومنها مشروعات النقل البحري والاستثمار والخدمات النفطية. وهو ما يدل على أن التجربة الليبية جمعت بين الرؤية السياسية للنفط وبين القبول العملي بالعمل الاقتصادي المؤسسي العربي. اظهرت تحولات الثمانينيات، ولاسيما الحرب العراقية–الإيرانية وأزمة أسعار النفط خلال١٩٨٥–١٩٨٦، عن حدود التوظيف السياسي للنفط وأهمية الاعتبارات الاقتصادية والسوق النفطية العالمية في توجيه سياسات الدول المنتجة. وقد فرضت هذه الظروف على ليبيا – شأنها شأن بقية الدول النفطية – التفاعل بصورة أكبر مع قضايا الإنتاج والعوائد واستقرار السوق، وهو ما أدى إلى تزايد حضور الواقعية الاقتصادية داخل سياستها النفطية دون التخلي الكامل عن بعدها السياسي.ومن ثم فإن التجربة الليبية داخل الأوابك بين عامي١٩٦٨–١٩٨٨تمثل نموذجاً للتفاعل بين الطموح السياسي والعمل النفطي المؤسسي، إذ سعت ليبيا إلى إعطاء النفط وظيفة سياسية أكثر وضوحاً، لكنها عملت في الوقت نفسه داخل منظمة تقوم على التعاون والتوافق والمصالح الاقتصادية المشتركة، وهو ما جعل تأثيرها داخل الأوابك مؤثراً لكنه غير قادر على إعادة تشكيل طبيعة المنظمة أو تحويلها إلى إطار سياسي صرف.

قائمة المصادر

أولًا: الوثائق الاجنبية والعربية

أ: الوثائق العراقية غير المنشورة

١–وزارة التخطيط العراقية. (١٩٦٨) .*اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ووثائقها* .بغداد.

ب:الوثائق الامريكية المنشورة

1- Foreign Relations of the United States. (1969–1976). *Volume E-5, Part 2: Documents on energy and petroleum policy*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.
2- United States Senate, Committee on Foreign Relations. (1974). *Chronology of the Libyan oil negotiations, 1970–1971*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

ج:الوثائق البريطانية المنشورة

Foreign Office. (1967–1968). Baghdad oil conference following Middle East crisis (FCO 8/90). The National Archives, United Kingdom.

ح:وثائق الاوابك المنشورة

1- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). (1973). *Proceedings of the Extraordinary Ministerial Meeting*. Kuwait.
2- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). (1973). *Annual report 1973*. Kuwait: OAPEC Secretariat.
3- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). (1975). *Annual report 1975*. Kuwait: OAPEC Secretariat.
4- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). (1976). *Annual report 1976*. Kuwait: OAPEC Secretariat.

5- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). (1977). *Annual report 1977*. Kuwait: OAPEC Secretariat.
6- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). (1978). *Annual report 1978*. Kuwait: OAPEC Secretariat.
7- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). (1984). *Annual report 1984*. Kuwait: OAPEC Secretariat.
8- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). (1985). *Annual report 1985*. Kuwait: OAPEC Secretariat.
9- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). (1986). *Annual report 1986*. Kuwait: OAPEC Secretariat.
10- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). (1988). *Annual report 1988*. Kuwait: OAPEC Secretariat.

خ: الوثائق الليبية

قرارات مجلس قيادة الثورة الليبية١٩٦٩-١٩٨٩:

https://lawsociety.ly/legislation/?organization=rcc&sort=date_desc
1- Libya. (1970). *Law No. 24 of 1970 concerning the National Oil Corporation*. Tripoli: Official Gazette.
2- Libya. (1969–1989). *Resolutions of the Revolutionary Command Council*. Tripoli.

د: اصدرات الشركات التابعة لمنظمة الاوابك

1- Arab Maritime Petroleum Transport Company (AMPTC). (n.d.). *Historical overview*.
2- Arab Petroleum Investments Corporation (APICORP). (n.d.). *Historical background*.
3- Arab Shipbuilding and Repair Yard Company (ASRY). (n.d.). *Corporate history*.
4- National Oil Corporation (Libya). (n.d.). *Historical background*.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

١. خاكي، عادل امين، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ودورها في العلاقات الدولية ١٩٦٨-١٩٧٧ دراسة مقارنة مع منظمة الفحم والصلب الاوربية، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

ثالثا: الكتب الأجنبية

1- Attiga, A. A. (n.d.). *The Arab oil experience and OAPEC development*.

2- Gause, F. G., III. (1994). *Oil monarchies: Domestic and security challenges in the Arab Gulf states*. New York, NY: Council on Foreign Relations Press.

3- Martinez, L. (2007). *The Libyan paradox*. London, England: Hurst.

4- Mikdashi, Z. (1972). *The community of oil exporting countries: A study in governmental cooperation*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

5- Parra, F. (2004). *Oil politics: A modern history of petroleum*. London, England: I.B. Tauris.

6- St. John, R. B. (2015). *Libya: Continuity and change*. London, England: Routledge.

7- Vandewalle, D. (2012). *A history of modern Libya* (2nd ed.). Cambridge, England: Cambridge University Press.

8- Yergin, D. (2008). *The prize: The epic quest for oil, money and power*. New York, NY: Simon & Schuster.

رابعا: الكتب العربية

١-الأوابك. (١٩٦٨) .*اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول* .الكويت.

٢-الأوابك. (١٩٧٩) .*صناعة زيوت التزييت العربية والعالمية* .الكويت.

٣-حسيب، خير الدين. (د.ت) .*البترول العربي والسياسة الدولية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٤-الراوي، علي عبد محمد سعيد. (١٩٨٠). الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي، بغداد.

٥-الرميحي، محمد. (١٩٩٥) .*النفط والعلاقات الدولية في الخليج العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٦-الطريقي، عبد الله.(١٩٦٤). النفط العربي، بغداد.

٧-العتيبة، مانع سعيد. (١٩٧٥) .*البترول العربي وقضايا التنمية والتعاون* .أبوظبي.

٨-القيسي، حميد.(١٩٧٩) . دراسات في اقتصاديات البترول. بغداد.

خامسا: الدوريات

أ: العربية

١-ابراهيم، وراضي، حسن احمد، شيماء جابر.(٢٠٢٠). سياسة الكويت النفطية ضمن منظمة الاوابك (OAPEC) خلال المدة ١٩٦٨-١٩٨١، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، مج٢٧، العدد٣.

٢-برهام، مصطفى.(١٩٨١). الصناعة البتروكيمياوية العالمية والامكانات العربية، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.

٣-الجنابي، ياس.(١٩٨١). انتاج النفط والغاز، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.

٤-السلطان، عبد الرحمن.(١٩٨١). الشركة العربية البحرية لنقل البترول: ماضيها، حاضرها، مستقبلها، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.

٥-العمادي، محمد.(١٩٨١). النفط والتنمية العربية، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.

٦-صالح، نهاية محمد.(٢٠٢٠). التحولات الاقتصادية في ليبيا١٩٦٩-١٩٧٧، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، جامعة الموصل، مج١٦، العدد٤.

٧-فراج، نور الدين.(١٩٨١). دور الشركات المنبثقة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.

٨-مصطفى، عدنان.(١٩٨١). استغلال الغاز الطبيعي في الوطن العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.

الاجنبية

1- Dietrich, C. R. W. (2011). Strategies of decolonization: Economic sovereignty and national security in Libyan–US relations, 1949–1971. *Journal of Global History, 6*(2).

2- Mabro, R. (1988). The 1986 oil price crisis: Economic effects and policy responses. *Arab Oil and Gas Cooperation, 14*(52).

سادسا : الصحف

١- الكويت اليوم، العدد٦٨٦، ١٩٦٨/٧/٢١

---

(١) الاوبك: منظمة دولية أُسست في بغداد عام١٩٦٠ من قبل خمس دول مؤسسة هي: السعودية، العراق، الكويت، إيران، وفنزويلا، بهدف تنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء. وتسعى المنظمة إلى تحقيق استقرار أسعار النفط وضمان إمدادات منتظمة للأسواق العالمية وتأمين عائد عادل للدول المنتجة. وقد أصبحت الأوبك لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمي وفي العلاقات الاقتصادية الدولية. (حسيب، د.ت ؛ الطريقي، ١٩٦٤).

(٢)خليفة موسى: وزير شؤون البترول الليبي في العهد الملكي، ارتبط اسمه بإدارة السياسة النفطية الليبية خلال ستينيات القرن العشرين، وبرز دوره خلال أزمة النفط العربية بعد حرب حزيران ١٩٦٧، إذ أظهرت الوثائق الدبلوماسية الأمريكية مشاركته في مناقشات استئناف الإنتاج والتصدير النفطي ومحاولته التوفيق بين قرارات الحظر والاعتبارات الاقتصادية الليبية، كما مثل ليبيا في الاتصالات المتعلقة بالسياسة النفطية العربية وتأسيس الأوابك ينظر: (FRUS 1964–1968, Vol. XXXIV, Docs. 239, 263) ؛ St. John Mikdashi.